وجبرا للنحو مع انه للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون
محكوما من شيء قبلها وان كان ما قبلها تاما لم يحتج الى تقدير وان كان ناقصا افتقر
لتقدير شيء قبل الا ليحصل الاخراج منه لكن انما احوج الى هذا التقدير
تصحيح المعنى فيتبين من هذا المعنى الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي
ليس فيه الا انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء
ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد
معمول العامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب الشريف
امران وهما نفي الالوهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما تقدم واذا
كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا او
ابدلنا وذلك انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما
بتقدير خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام
الموجب والاثبات عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك الا من
مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس من مذهبه
كذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله
توحيدا قلت وبه تقول لانه يكون توحيدا بنفسه دلالة العرف وبانه
لا نزاع في ثبوت الالوهية لمولانا جل وعز لجميع العقلاء وانما كفر من كفر
بزيادة اله آخر ونفي ما عداه تعالى من الالهة على هذا هو المحتاج
اليه وبه يحصل التوحيد فتأمله ثم قال ناظر الجيش بناء على ما قرره
من البحث الذي اعترضناه فتعين ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة
لقصر اثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا بد مع ذلك الا ان يكون ما قبلها غير
تام ولا يكون غير تام الا اذا لم يقدر فصار الا خبر محذوف واذا لم يقدر فيه
قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي قرره الشيخ المقرر
وقد تقدم تقرير عن كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر قلت

كلامه هذا

قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف في كون الا للاستثناء من النفي اثباتا او لا لا يدخل
الا استثناء المفرغ وهذا خلاف كلام الامام الرازي وكثير من الاصوليين دخول ذلك
الخلاف فيه ولهذا اورد واحتج القائل بان الاستثناء من النفي ليس باثبات انه
يلزم على ذلك ان يبطل التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه من
النطق فراجع بحث ناظر الجيش هذا آخر ما يتعلق ببعض اعراب تركيب هذه
الكلمة المشرفة على اختصار وبالله تعالى التوفيق **واما معنى هذه**
الكلمة فلا شك انها مشتملة على نفي واثبات فالمنفي كل فرد من
افراد حقيقة الاله غير مولانا جل وعز والمثبت من تلك الحقيقة فرد
واحد وهو مولانا جل وعز وان تريد بالفهم حقيقة الاله عليه تعالى فمعنى انه
لا يمكن ان توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى عقلا ولا شرعا فحقيقة الاله
هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك ان هذا المعنى كلي يقبل
بحسب مجرد ادراك معناه ان يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعي دل
على استحالة التعدد فيه وان معناه خاص بمولانا جل وعز فقط وان الاسم
المعظم المذكور بعد حرف الاستثناء ليس هو بمعنى الاله فيكون كليا
بل هو جزئي علم على ذات مولانا جل وعز لا يقبل معناه التعدد ذهنا
ولا خارجا ولو كان معنى الله تعالى هو معنى الاله لزم استثناء الشيء
من نفسه ولزم ان لا يحصل توحيد من هذه الكلمة المشرفة وكذا لو كان معنى
الاله جزئيا مثل الاسم المعظم لزم ايضا استثناء الشيء من نفسه
والتناقض في الكلام باثبات الشيء ثم نفيه والحاصل ان المعاني المفروضة
عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى اربعة ثلاثة
منها باطلة والرابع ينقسم فيهم واحد فيه باطل والآخر هو الذي يجب
من الا فصاحة كلها فالثلاثة الباطلة ان يكونا جزئيين او كليين او الاول
جزئيا والثاني كليا والرابع عكس الثالث وهو ان يكون الاول كليا والثاني جزئيا

King Saud University